

تداعيات مشكلة الأسلحة النووية السوفيتية الموروثة في أوكرانيا

(ازمة القرم ٢٠١٤ انموذجاً)

أحمد خماط صابر

أ.د. فرقد عباس قاسم

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

٢٠٢٥ / ١١ / ٢٩	: التعديل (Revision)	٢٠٢٥ / ١١ / ١٦	: الاستلام (Received)
٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠	: النشر (Published)	٢٠٢٥ / ١٢ / ١٦	: القبول (Accepted)

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)ملخص البحث :

لم تكن الأزمة التي انفجرت في أواخر عام ٢٠١٣ حدثاً منفصلاً ، بل امتداد لحالة عدم الاستقرار والتداعيات السياسية والعسكرية التي شهدتها أوكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ، وسحب أسلحتها النووية آنذاك ، إذ عدت أوكرانيا ((المحفظة)) للترسانة النووية في الاتحاد السوفيتي السابق ، وسعت روسيا الاتحادية والدول الغربية إلى نزع سلاح أوكرانيا النووي ، وفعلاً هذا ما حدث ، ولاسيما بعد سلسلة من الاتفاقيات والمفاوضات ، نتجت عن إعادة الرؤوس النووية ، مقابل ضمانات دولية لحماية أمنها القومي التي عُرفت بمذكرة بودابست عام ١٩٩٤ .

الكلمات المفتاحية : الأسلحة النووية الأوكرانية ، مذكرة بودابست ، أزمة القرم .

The Repercussions of the Problem of Soviet Nuclear Weapons Inherited in Ukraine(The 2014 Crimean Crisis as a Model)

Researcher:Ahmed Khamat Saber

Prof.dr. Farqad Abbas Qasim

Dept. of History, College of Education for Human Sciences, University of Basrah

Abstract:

The crisis that erupted in late 2013 was not an isolated event, but rather an extension of the instability and political and military repercussions that Ukraine has witnessed since the disintegration of the Soviet Union and the withdrawal

of its nuclear weapons at the time. Ukraine was considered the "custodian" of the nuclear arsenal of the former Soviet Union, and both the Russian Federation and Western countries sought to denuclearize Ukraine. Indeed, this is what happened, especially after a series of agreements and negotiations resulted in the return of nuclear warheads in exchange for international guarantees to protect its national security, which became known as the Budapest Memorandum of 1994.

Keywords: Ukrainian nuclear weapons, Budapest Memorandum, Crimean crisis.

المقدمة :

تُعَدُّ الأسلحة النووية الصاروخية الموجودة في الأراضي الأوكرانية بحلول عام ١٩٩١، جزءاً من القُوَّات المُسلَّحة لِاتِّحاد الجمهوريات السوفياتية ، وتابعةً لمَهَامِ التخطيط والسيطرة العسكرية السوفيتية ، وكانت تمتلك أقوى تشكيلات قُوَّات الصواريخ الاستراتيجية ، المُتمثِّل بجيش الصواريخ الثالث والأربعين ، فَقَدْ صمَّمت أنظمتها في الثمانينات مُوجَّهةً نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ بلغ مداها ١٠ آلاف كيلومتر ، وشملت الترسانة النووية في الأراضي الأوكرانية أسلحة نووية تكتيكية ، وقاذفات صواريخ باليستية عابرة للقارات ، وقاذفات استراتيجية ، ومُستودعاتٍ تحتوي على مئات الرؤوس النووية ، إذ بلغ إجمالي القُوَّة الاستراتيجية نحو ١٧٦ صاروخ باليستي^(١)، منها ١٢٠ صاروخاً من نوع SS-19 ، كل واحد منها يحمل ستة رؤوس حربية نووية ، و٥٦ صاروخاً من نوع SS-24 ، كل واحد منها يحمل ١٠ رؤوس حربية نووية ، فضلاً عن أنَّ تلك الرؤوس الحربية النووية كانت بعيدة المدى ، وكانت هناك ترسانة كبيرة من الأسلحة التكتيكية ، تشمل القنابل والصواريخ وقذائف المدفعية والألغام الأرضية ورؤوساً حربية للدفاع الجوي والأسلحة البحرية^(٢) . وأعلنت أوكرانيا ملكيتها لتلك الأسلحة ، وإخضاع جميع الوحدات العسكرية المنتشرة على أراضيها^(٣) ، لمنحها قيمة ردعية ضد بقية الدول المنافسة لها ، ولاسيما أنَّ الأصول العسكرية - كما أشرنا - شملت ١٧٦ صاروخاً باليستياً عابراً للقارات ، وكانت مُسلَّحةً ب ١٢٤٠ رأساً نووياً ، فضلاً عن ٤٤ قاذفة استراتيجية ، وحوالي ٢٦٠٠ سلاح نووي تكتيكي ، بما في ذلك قذائف المدفعية ، ومصانع للصواريخ الباليستية ، مثل مصنع بيفدينماش Befdenmash في دنيبروبتروفسك ، الذي أنتج وحده ٤٦ صاروخاً من أصل ١٧٦ صاروخ منتشر في أوكرانيا^(٤).

وبعد سلسلة من المفاوضات واللقاءات المستمرة والجدالات حول ملكية تلك الأسلحة ، استمرت قرابة ثلاث سنوات بعد الاستقلال ، انتهت بتوقيع مذكرة بوابيست التي أنهت نقل الأسلحة الى روسيا الاتحادية ، وتكونت المذكرة التي وقّعت من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وأوكرانيا وبريطانيا من مُقدّمة ٦ بنود ، نصّت على تأكيد جميع الدول الموقعة على المذكرة لالتزاماتها بمبادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن و التعاون في أوربا ، واحترام الاستقلال والسيادة والحدود آنذاك لأوكرانيا ، وأكّدت الدول على التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة ضدّ السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا ، وأنها لن تستخدم أيّاً من أسلحتها ضدّ كييف ، غير أنّه في حالة الدفاع عن النفس ، أو أيّ استخدام آخر لا يوافق عليه ميثاق الأمم المتحدة ، وأكّدت الولايات المتحدة وبريطانيا وإيرلندا وروسيا الاتحادية من جديد على التزاماتها تجاه أوكرانيا ، على وفق المبادئ الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربا ، وبالامتناع عن أيّ عمل اقتصادي يهدف إلى إخضاع أوكرانيا لمصالح تلك الدول ، وتتعهّد الدول الموقعة على المذكرة بالتأكيد على التزامها بطلب إجراء فوريّ من مجلس الأمن الدوليّ لتقديم المساعدة لأوكرانيا ، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية ، وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إذا وقعت أوكرانيا (ضحية لعمل عدواني) ، أو هدفاً لعدوان أستخدمت فيه الأسلحة النووية ، وتأكيد الجميع التزامه بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدّ أيّة دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، وطرف في معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية ، إلّا في حالات ، أبرزها الهجوم على أراضيها أوأقاليمها وأالتابعة لها، أوقواتها المسلّحة أوخلفائها ، من جانب تلك الدول بالاشتراك أو التحالف مع دولة حائزة على أسلحة نووية ، وأخيراً تتشاور الدول الموقعة عند ظهور أيّة مشكلة تضع هذه الالتزامات موضع تساؤل وشك^(٥).

ثانيا : أسباب الازمة :

حظيت الازمة الأوكرانية - الروسية باهتمام كبير لأسباب عدّة ، أبرزها أهمية أوكرانيا للغرب بصورة عامّة، ولروسيا الاتحادية بشكل خاصّ ، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية . فمن الناحية الاستراتيجية والعسكرية تُطلّ شبه جزيرة القرم على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشماليّة ؛ لذا تتحكّم بمرور السفن الواصلة إلى عديد من الموانئ الروسية والأوكرانية على حدّ سواء . أمّا من الناحية العسكرية فإنّه على الرّغم من التواجد العسكريّ الروسيّ الكبير في قاعدة سيفاستوبول ، التي ضمتّ الآلاف من قوّاته البحريّة ، فقدّ تواجدت قوّات عسكريّة صغيرة أوكرانية ، ضمتّ أكثر من ١٥ قاعدة عسكريّة أوكرانية بحرية ، جعل الروس والأوكرانيون يدخلون في تنافسٍ عسكريّ بُغية الحصول على مواقع استراتيجية عسكريّة هناك^(٦).

شهدت أوكرانيا تطوراتٍ سياسيَّةٍ خطيرةً تمثَّلت في عزل الرئيس فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovych الموالي الى روسيا الاتحادية عام ٢٠١٤ ، وعُيِّن محله الكسندر تورتشينوف Alexander Turchinov ذو التوجهات الغربية رئيساً مؤقتاً للبلاد مكانه لحين إجراء انتخاباتٍ رئاسيَّةٍ جديدةٍ ، حُدِّدت في ٢٥ حزيران ٢٠١٤ ، و كانَ أوَّل عمل قام به الرئيس المؤقت استعادة دُستور عام ٢٠٠٤ ، و تغيير الحكومة ، إذ أقال رئيس الوزراء ميكولا ازاروف Mykola Azarov ، وعيَّن ارسيني ياتسينيوك Arseniy Yatsenyuk بدلاً عنه ^(٧) ، مع إلغاء قانون الأقليات في ٢٣ شباط من العام نفسه ، الذي شمل اللغة الروسيَّة ، وأعلن اللغة الأوكرانيَّة اللغة الرسميَّة والوحيدة في البلاد، بعد أن سمح سابقاً أن تكون اللغة الروسيَّة لغةً رسميَّة في المناطق التي يُشكِّل فيها الناطقون أغليَّة ، ممَّا أثار الغضب في مناطق عدَّة ، أبرزها دونباس والقرم ، فضلاً عن منح عفو شامل للمتظاهرين والمحتجِّين الذين شاركوا في الاحتجاجات ^(٨).

عدَّت موسكو هذا الأمر بمثابة «إهانةٍ لها» ، ورأت أن الغرب أخلف في وعوده السابقة لها، وهي أن حلف الناتو لن يتوسَّع إلى ما بعد حدود ألمانيا ، حيثُ وجدت روسيا الاتِّحاديَّة أنَّ حدودها ستكون مُلاصقةً لدول ذلك الحلف ، ومن ثَمَّ تهديد واضح لمصالحها وأمنها ، وهذا الأمر أتى بسببِ الضعف التي عانته روسيا الاتِّحاديَّة بعد تفكُّك الاتحاد السوفيتي ، ممَّا فسح المجال للدول الغربيَّة والولايات المتَّحدة الامريكية لاستقطاب حلفائها الجُدد وشركائها من دول الاتحاد السوفيتي السابق ، وتفاقمَت مخاوف روسيا الاتِّحاديَّة من تهديد الحلف الأطلسي ، عندما تدخل عسكرياً في أزمة كوسوفو سابقاً ^(٩) .

أثار استياء السكَّان هذا التغيير ، لاسيَّما سكَّان المناطق الواقعة في شرق البلاد وجنوبها ، إذ جاء هذا القرار ليضرب الزيت على النار في تلك المناطق ، واستاءت كثيراً من تلك التغييرات، ولاسيَّما في عاصمتهم ، فانطلقوا بتظاهرات ، وكان معظمهم ينتمون للقومِيَّة الروسيَّة ، وقد ندَّدوا بالأحداث الجارية في العاصمة كييف ، وطالبوا اتِّحادهم مع روسيا الاتِّحاديَّة ، وإعطاءهم حكماً ذاتياً مُوسَّعاً ، أو الاستقلال عن الجمهوريَّة الأوكرانيَّة . وبالمقابل كانت هناك مظاهرات في أوكرانيا تدعو للانضمام إلى الاتحاد الأوربي والمعسكر الغربي ^(١٠) .

وتوافرت مجموعة من الأسباب غير المُباشرة التي أدَّت إلى حدوث تلك المشكلة ، وقفت خلفها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ؛ بُغية عدِّ أوكرانيا الحصنَ الحصينَ غربياً على الحدود مع روسيا الاتحادية ، وتمَّت هذه من خلال أربع مُنطلقات ، هي :

الأول: تحويل أوكرانيا إلى ديمقراطيَّة ليبراليَّة مُواليَّة للغرب .

الثاني : ترسيخ مبدأ دمج أوكرانيا في الاتحاد الأوربي .

الثالث : السعي لإفشال مشروع خطِّ نقل الطاقة الروسيِّ نورد ستريم ٢ من جانب الولايات المتَّحدة

الرابع : دمج أوكرانيا في الناتو ^(١١).

أما الأسباب المباشرة التي أدت لتدخل روسيا الاتحادية في إقليم القرم ، فهي :

١ : الأسباب المعلنة : تمثلت هذه الأسباب بحماية المواطنين من الأصل الروسي ، ولاسيما الذين يسكنون في جزيرة القرم ، إذ شكّلوا حوالي ٦٠ % من إجمالي سكّان الجزيرة ، ومطالبة حاكم مدينة القرم الأوكرانية سيرجي اكسيونوف Sergei Aksyonov ، بمساعدتهم **«للاستعادة الأمن و الهدوء»** في المنطقة ، وحماية القاعدة العسكرية في شبه جزيرة القرم (ميناء سيفاستوبول) الذي مثّل أهمية قصوى للأمن القومي الروسي ، ولاسيما أنّه يضم أكبر أسطول بحري آنذاك ، يُشكّل قاعدةً نحو التوجّه إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط ، وأهميتها أنّها تؤمّن التواصل مع القاعدة الروسية المتواجدة في ميناء طرطوس السوري ^(١٢)

٢ : الأسباب غير المعلنة : فالموقع الاستراتيجي لأوكرانيا وتمتعها بالثروات ، فضلاً عن إشرافها على البحر الأسود ، واعتماد أوكرانيا على الطاقة الروسية ، فهي تُعدّ أكبر مُستهلك للطاقة بأوروبا ، ومُستوردة للغاز والنفط من روسيا الاتحادية ، وتُعدّ أوكرانيا مَعْبَرًا لمرور الغاز الروسي الرئيسي إلى الدول الأوروبية ؛ لأنّ هذا الأمر يُقصر المسافات ، ويُقلّل التكاليف ، وهو مورد مهم للاقتصاد الروسي ، لهذا أرادت الأخيرة المحافظة على هذا الطريق وتأمينه بصورة كاملة ^(١٣) .

ثانيا : التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم :

إنّ السيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ ، جاء مدروساً ومحسوباً ، فمن ناحية هو بابّ للحفاظ على الأمن القومي الروسي ، إذ أفادت منه روسيا الاتحادية وأسطولها في الوصول والتقدّم في المياه الدافئة ، ومن ناحية أخرى دمج أوكرانيا في معاملات روسيا الاتحادية وسيطرتها عليها مع الموارد في البحر الأسود يُفسح لروسيا المجال بأن تُصبح إمبراطورية قويّة في أوروبا وآسيا فتُعدّ أوكرانيا جوهرة التاج لروسيا الاتحادية ^(١٤).

حاول فلاديمير بوتين Vladimir Putin منذ حدوث الأزمة في عام ٢٠١٤ ، التأثير بصورة مباشرة على أيّة اتّفاقات بين المعارضين وحكومة يانكوفيتش المالية لروسيا الاتحادية ، إذ عدّ انهيار الحكومة الأوكرانية تهديداً للأمن في روسيا ، وبناءً على ذلك قام بمجموعة من الإجراءات ، أبرزها : حماية القواعد الروسية في شبه جزيرة القرم ، وتأمين وحماية الأقليات الروسية الموجودة في أوكرانيا ، وتشجيعهم على **«التمرد»** على السلطة هناك ، وبعد ضمّ شبه جزيرة القرم ، انطلقت روسيا الاتحادية من خلال تفاوضها من منطلق القوة ، فبعد الاحتلال تمّ تحديث الأسطول الروسي المتواجد في تلك المنطقة ، لكون التحديث في السابق كان مقيداً ، وهذا الأمر أدّى إلى تحدّ جديد يُضاف للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو ؛ لأنّ هذا التحديث في الأسطول قد يُؤدّي إلى مدّ نفوذه على الممرات المائية الدولية ^(١٥).

وفي تلك الأثناء عقّد البرلمان الأوكرانيّ عديد من الجلسات لمناقشة التدخّل في الشأن الأوكرانيّ ، وفي الجلسة السابعة في ٢٧ شباط ، صرّح النائب تيانيبوك أويّا Tianyibok Oya "أنّه على وفق مذكرة بودابست ، لدينا دولّ ضامنة : الولايات المتّحدة الأمريكيّة ، وبريطانيا العظمى ، وروسيا الاتحادية. وقد انتهكت روسيا الاتحادية هذه المذكرة ، علينا أن نناشد تلك الدول رسمياً للحفاظ على وحدة أراضي أوكرانيا وسلامتها الاقتصادية والسياسية" (١٦)

ولا شكّ أنّ تلك التطوّرات أثارت قلقَ روسيا الاتحادية ، وفكرت في اتّخاذ عملٍ عاجلٍ ، لهذا طلب الرئيس الروسيّ بوتين من مجلس الاتحاد الروسيّ الموافقة على استعمال قوّاته المسلّحة في أوكرانيا ، وحقّاً تمّت الموافقة على طلبه في ١ آذار ٢٠١٤ ، من أجل التدخّل في مناطق شرق أوكرانيا ، وإقليم القرم (١٧) . وعلى ضوء ذلك ، وصلت قوّات عسكريّة محدودة إلى شبه جزيرة القرم ، وسيطرت عليها دون إراقة أيّة دماء تُذكر ، بسبب استخدامها قوّاتها المتمركزة ، ودعمٍ من الميليشيات الموجودة في مناطق شبه الجزيرة ، إذ تمّت مُحاصرة القوّات الأوكرانية آنذاك ، وهدفت العملية إلى فصل شبه جزيرة القرم عن بقية مناطق أوكرانيا بأقلّ عنف ، وبأسرع وقتٍ تمهيداً لضمّها إلى روسيا الاتحادية (١٨) (١٩) ، وأغرق الأسطول الروسيّ سفينتين أوكرانيتين بالقرب من ميناء نوفوزيرين Novozeren (٢٠) .

ثالثاً : الموقف الدولي والمحلي من الأزمة :

لعبت عوامل اقتصادية وأمنية دوراً كبيراً في تحديد مواقف الدول الأوروبية الغربية من أزمة القرم ، فقد شكّلت أوكرانيا للدول الأوروبية حافزاً اقتصادياً مهماً ، إذ أنّ الغاز الروسيّ يمرّ إليها عبر أوكرانيا ، وكان الاتحاد الأوروبي يامل في تحقيق عوائد مالية ، من خلال ازدياد التبادل التجاري وإيجاد فرص استثمارية في أوكرانيا ، وفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية ، فضلاً عن اعتماد أغلب الدول الأوروبية على قطاع الزراعة والمنتجات الغذائية الأوكرانية ، وصناعة السيّارات (٢١) .

دعتُ مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبيّ كاثرين أشتون Catherine Ashton إلى عقد اجتماع "استثنائيّ" لمجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبيّ في بروكسل في مطلع آذار ٢٠١٤ ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أشار وزير الخارجية البريطانيّ وليام هيغ William Hague إلى إنّه استدعى السفير الروسيّ في لندن لعقد اجتماع ، وقد تشاور هاتفيّاً مع نظيره الألمانيّ ، وجدّد دعوته للحكومة المؤقتة في أوكرانيا إلى تنفيذ اتّفاقية الأمن التي وقّعها عام ١٩٩٤ مع الولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا الاتحادية ، إذ قال : "إنّ بريطانيا تدعم المشاورات بموجب شروط تلك الاتّفاقية ، وهي "مذكرة بودابست" ، التي نقلت أوكرانيا بموجبها أسلحتها النووية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية إلى روسيا الاتحادية للتخلّص منها ، التي تعهّد الموقعون فيها على المذكرة بالحفاظ على وحدة أراضي أوكرانيا ، وإخضاع أيّ نزاعٍ للتشاور فيما بينهم" (٢٢)

وبعد يومين أعرب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry عن غضبه الشديد من التدخل الروسي ، قائلاً : "إن روسيا الاتحادية تنتهك التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وبموجب وثيقة هلسنكي الختامية ، وإنها تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية بودابست لعام ١٩٩٤" (٢٣)

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت دوافعها استراتيجية وأمنية ، وتبنت في بداية الأزمة الوسائل الدبلوماسية ، واقتُرحت أن تكون الأمم المتحدة كوسيط بين المعارضة الأوكرانية والرئيس يانوكوفيتش، لكن الاقتراح لم يُنفذ ؛ بسبب عدم موافقة الاتحاد الأوروبي آنذاك ، ولكن بعد التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم ، « وخرقها لالتزاماتها » التي وردت بمذكرة بودابست عام ١٩٩٤ ، طالبت الولايات المتحدة روسيا الاتحادية بسحب القوات العسكرية المتمركزة هناك ، أو أنها ستفرض عقوبات اقتصادية ضدها ، وبالفعل فُرِضَتْ عليها عُقوبات فيما بعد (٢٤).

عد وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل Chuck Hagel دخول القوات الروسية الى القرم بمثابة «فشل ذريع» في سياسة الولايات المتحدة ورئيسها باراك أوباما ، مما اضطره إلى تقديم استقالته لاحقاً في تشرين الثاني ٢٠١٤ (٢٥). ولم يكن الموقف الأمريكي في الأزمة يهدف إلى «تحقيق الديمقراطية» في أوكرانيا ، بل لأجل الحصول على حكومات مؤالية لها ، إذ أدركت الولايات المتحدة أن تدخلها في الأزمة بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية سيمكئها من تواجد حلف الناتو في منطقة وسط أوروبا وشرقها ، ابتغاء احتواء روسيا الاتحادية هناك ، وهذا ما تبين من تحذير الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama لروسيا الاتحادية في آذار قائلاً " إذا ما استمرت روسيا الاتحادية في التصعيد في أوكرانيا ، فإنه ليس أمامنا من خيار سوى الاستمرار في ضم أوكرانيا إلينا، وعزل روسيا الاتحادية عن العالم دبلوماسياً واقتصادياً ، وإن ما تقوم به روسيا الاتحادية يُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي" (٢٦).

علاوة على ذلك تبنت بعض الدول الأوروبية عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد روسيا الاتحادية ، على الرغم من عدم إجماعها عليها، وبرزت تلك العقوبات الدبلوماسية هي منع تأشيرات الدخول لدى دول الاتحاد الأوروبي ، ويرجع التفاوت في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي حول العقوبات الاقتصادية إلى الأهمية الاقتصادية لروسيا الاتحادية عند كل دولة أوروبية آنذاك . فعلى سبيل المثال ، أعلنت فرنسا وبريطانيا إيقاف التعاون العسكري مع روسيا الاتحادية ، إذ ألغت المناورات البحرية المشتركة ، فضلاً عن إلغاء بريطانيا عقد مشروع زيادة السفن الحربية إلى روسيا الاتحادية . أما ألمانيا فأرثت ألاماً جدياً من العقوبات الاقتصادية ، بسبب مصالحها الاقتصادية بين البلدين ، إذ خشيت من إغلاق خط أنبوب الغاز الذي يربطها مع روسيا الاتحادية ، لكن أكدت بعض الدول ، وأبرزها السويد وبولندا ، على أهمية فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية (٢٧).

وشملت إجراءات الاتحاد الأوروبي أيضًا فرض عقوبات على ٣٣ فرداً من مسؤولي روسيا الاتحادية، من بينهم رجال أعمال، والسعي إلى طرد روسيا الاتحادية من مجموعة دول الثماني الكبرى التي تضم إلى جانبها الدول الصناعية كلاً من بريطانيا، وفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإيطاليا وألمانيا إلى جانب اليابان^(٢٨).

أمّا محلياً فقد أعلن رئيس البرلمان الأوكراني ياتسينيوك Yatsenyuk في ١١ آذار لنواب البرلمان عن نيته التوجه للولايات المتحدة لمناقشة تداعي ((العدوان الروسي))، وقال: "أغادر اليوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وسأعقد نيابة عن الحكومة الأوكرانية -اجتماعات على أعلى مستوى، بما في ذلك مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما. هذه دولة ضامنة، وهي دولة وقعت على مذكرة بودابست، وهي كسائر دول العالم الغربي أكدت بوضوح وحزم على سلامة أراضي الدولة الأوكرانية وحرمتها. وطالبت روسيا الاتحادية بصفتها دولة مشاركة في مذكرة بودابست بالتطبيق الفوري للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ووقف العدوان العسكري، والجلوس على طاولة المفاوضات"، بينما قال النائب كينا Kinal في الجلسة نفسها "يجب على العالم أجمع أن يتذكر هذا، أنه في عام ١٩٩٤ تخلت أوكرانيا التي كانت في ذلك الوقت تمتلك ثالث أقوى قدرة نووية على هذا الكوكب طواعية عن الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية. إنني على يقين تام أن البرلمان اليوم في هذه القاعة، وبغض النظر عن الانتماءات أو الميول السياسية، يجب أن يدعم بأغلبية دستورية نداء البرلمان الأوكراني إلى الدول الضامنة، بما في ذلك روسيا الاتحادية، والمجتمع الدولي، بشأن اتخاذ تدابير واضحة لمواجهة التهديد الموجه إلى سلامة أراضي أوكرانيا"^(٢٩).

وحتّى النواب على الموافقة على خطاب البرلمان الأوكراني الموجه إلى الدول الضامنة لأمن أوكرانيا، الذي جاء فيه "في الآونة الأخيرة، استمر الوضع على أراضي جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي في التدهور بشكلٍ حادٍ، نتيجة دخول القوات المسلحة لروسيا الاتحادية. ونظرًا للضمانات الأمنية الواردة في مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مذكرة بودابست، يُناشد البرلمان الأوكراني الدول الأطراف في مذكرة بودابست، والمنظمات الدولية اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى ضمان سلامة أراضي أوكرانيا وأمنها". وناشد البرلمان الأوكراني بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها دولتان مشاركتان في مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مطالبًا إيّاهما بالوفاء بالتزاماتهما. وعلى وفق أحكامها وتطبيق جميع التدابير الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية الممكنة لوقف ((العدوان فوراً)) والحفاظ على استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة، مع مُناشدة البرلمان الأوكراني روسيا الاتحادية، وعلى وفق أحكام مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام

أوكرانيا إلى مُعاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة ، مطالبًا إيّاها بسحب قوّاته فورًا من أراضي أوكرانيا، «(وقوف الغدوان)» على الدولة الأوكرانيّة، وضمن سلامة أراضيها واستقلالها^(٣٠).

وفي ١٣ آذار ٢٠١٤ ، أشارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel ، أنّه في حال التصعيد العسكريّ لموسكو ستُفرض عقوبات عليها في مجلس الأمن ، ولكنّ في اليوم التالي استخدمت روسيا الاتّحادية حقّ الفيتو أثناء التصويت في مجلس الأمن حول مشروع قرار يدعو إلى عدم الاعتراف بالاستفتاء الذي جرى في شبه جزيرة القرم^(٣١) .

استشهد المسؤولون الأوكرانيون بمذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ ، التي أكّدت فيها الولايات المتحدة و بريطانيا وروسيا الاتّحادية التزامها بالسيادة الإقليمية لأوكرانيا- بعد تفكك الاتحاد السوفييتي - التي وافقت فيها كيف على تسليم مخزونها النوويّ ، إذ قالوا إنّ روسيا الاتّحادية أخلّت بالتزاماتها في الاتّفاق ، وأنّ الحكومة الأوكرانيّة المؤقتة سعت إلى استخدام المذكرة لطلب المساعدة الغربيّة ، إلّا أنّ المسؤولين في الغرب أوضحوا أنّ الوثيقة ليست مُعاهدة مُلزِمة للدفاع المُشترك ، بل هي التزام عامّ بدعم غير محدّد^(٣٢) .

عُقدت جلسة جديدة للبرلمان في ٢٠ آذار ، وصرّح فيها النائب أناتولي كيريلوفيتش كيناخ Anatoly Kirillovich Kinakh أيضًا أنّه « تجري أحداث غير مسبقة لا تمس وحدة أراضي أوكرانيا فحسب ، بل تنتهك بشكل صارخ القواعد الأساسية للقانون الدوليّ ، وتَقوّض جهود المجتمع الدوليّ بأسره لتعزيز الأمن الجماعيّ »^(٣٣) ، وأضاف "لقد ضمنت اتّفاقية بودابست لعام ١٩٩٤ بوضوح وحزم لأوكرانيا ، بصفتها أوّل دولة في العالم تتخلّى طواعيةً عن ثالث أكبر قدرة نوويّة ، ومن مبدأ وحدة أراضيها ، لقد انتهكت اتّفاقية بودابست انتهاكًا صارخًا ، و الواقع أنّ الحضارة العالميّة اليوم على أعتاب ازديادٍ غير مسبوقٍ في عدد الدول التي تمتلك القُدّرات التّقنيّة اللازمة لامتلاك الأسلحة النوويّة" . وفي الجلسة نفسها اقترح النائب أوليغ لياشكو Oleg Lyashko ، من الحزب الراديكاليّ ، بالانضمام إلى حلف الناتو، إذ قال : "أقترح أن يتّخذ البرلمان فورًا قرارًا بالنقدّم بطلبٍ إلى حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) للانضمام إلى تلك المنظّمة الأمنيّة الدوليّة ، وأقترح أن يتّخذ البرلمان قرارًا باستعادة وضع أوكرانيا النوويّ ، وأن نتقدّم بطلبٍ إلى الأمم المتّحدة لطرد روسيا الاتّحادية من مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة"^(٣٤) ، وأضاف أيضًا "وفي تحدٍّ صريح للعالم أجمع ، انتهكت روسيا الاتّحادية بوقاحة ليس فقط التشريعات الحاليّة لأوكرانيا ذات السيادة ، بل أيضًا المعايير الأساسيّة للقانون الدوليّ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة ، وميثاق مجلس أوروبا ، والوثيقة الختاميّة لمؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا لعام ١٩٧٥ ، وغيرها من الوثائق الختاميّة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، منظّمة الأمن و التعاون في أوروبا ، واتّفاقية إنشاء رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩١ ،

ومذكّرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ٥ كانون الأوّل ١٩٩٤ بين أوكرانيا والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبريطانيا بشأن الوضع غير النووي لأوكرانيا ، ومعاهدة الصداقة و التعاون والشراكة بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية لعام ١٩٩٧^(٣٤) .

زار وفد برلماني أمريكي كييف في ٢٢ آذار ٢٠١٤ ، وأكدوا في أثناء الزيارة إنّ المسؤولين الأوكرانيين ((يشعرون بقلق عميق)) إزاء الحشود العسكرية الروسية ، وقالت السيناتور كيلي أوت Kelly Ayotte من الحزب الجمهوري "إنّ الولايات المتحدة تنوي تحذير بوتين بتقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا ، وتوعد روسيا الاتحادية بالمزيد من المعانة المالية ، إذا رفضت التراجع عن موقفها التهديدي". وأضافت في مؤتمر صحفي : "إمكاننا تقديم المساعدة العسكرية ، والأسلحة الصغيرة ، ومعدات الاتصالات والوقود"، وأنّ الجيش الأوكراني في حالة يرثى لها بعد سنوات من الإهمال من جانب الرئيس المخلوع فيكتور يانوكوفيتش". وتابعت : "سنساعد في إعادة بنائه". وقال النائب الأمريكي الديمقراطي ستيفن لينش Stephen Lynch ، "إنّ الولايات المتحدة بحاجة إلى التفكير ملياً فيما حدث هنا"، في إشارة إلى التزامات الولايات المتحدة بموجب مذكّرة بودابست لعام ١٩٩٤ ، التي تخلّت فيها أوكرانيا عن أسلحتها النووية ، مقابل ضمان الأمن من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا الاتحادية ، وقال : "إنّه إذا لم تُعاقب روسيا الاتحادية بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم ، فسيُرسَل العالم رسالة إلى الدول الأخرى مفادها أنّ التخلي عن الأسلحة النووية فكرة سيئة". وأضاف أيضاً : "هذه رسالة خاطئة"^(٣٥) .

أدان الزعماء الغربيون في ٢٤ آذار ٢٠١٤ التوغّل العسكري ، كونه ((انتهاكاً للقانون الدولي والاتفاقيات الروسية المحددة مع أوكرانيا والعالم الخارجي)) ، ورفضوا ادّعاءات روسيا الاتحادية أنّ الأقليات الروسية في أوكرانيا ((يواجهون تهديدات)) ، فقد أشارت ميركل ، في حديثها للصحفيين الألمان ، إلى أنّ أوكرانيا تخلّت عن أسلحتها النووية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية عام ١٩٩٤ بإبرام مذكّرة بودابست ، وهي اتفاقية عُقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا الاتحادية لضمان سلامة أراضيها ، إلّا أنّ ذلك الاتفاق "إنّهُ بشكل صارخ"، و ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنّ ((مأساة)) الحرب الروسية دفعت البعض إلى التساؤل عمّا إذا كانت أوكرانيا قد ارتكبت خطأ فادحاً بتخليها عن أسلحتها النووية عقب استقلالها ، وبيّنت أنّ من الصعب تخيل أنّ روسيا الاتحادية كانت ((ستغزو)) أوكرانيا لو كانت الأخيرة تمتلك أسلحة نووية ، ناهيك عن أن بعض الأسلحة التي تستعملها روسيا الاتحادية ضدّ أوكرانيا في ((غزوها الشامل)) هي على الأرجح الأسلحة نفسها التي تنازلت عنها أوكرانيا لروسيا الاتحادية في تسعينيات القرن العشرين كجزء من مذكّرة بودابست^(٣٦) .

وأكد النائب كيناخ Kenach في اليوم التالي ، في أثناء عقد الجلسة الرابعة عشرة للبرلمان الأوكراني ، وبالتحديد في ٢٥ آذار، على أن بلاده تؤكد للعالم أجمع قدرتها على حماية مصالحها الوطنية (بالوسائل القانونية السلمية)، وأضاف "إن من الضروري للغاية أن العالم أجمع بدأ يدرك بشكل أعمق أن احتلال روسيا الاتحادية لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي يشكل تهديداً للمجتمع الدولي بأسره ، وللحضارة العالمية بأسرها. وعندما لا تفي إحدى الدول الضامنة ، وهي روسيا الاتحادية ، بالتزاماتها على وفق ما جاء في مذكرة بودابست، فإن هذا يخلق تهديداً بانتشار غير منضبط للأسلحة النووية على الأرض" (٣٧) .

رابعاً : تداعيات الازمة :

تحوّلت الأزمة من أزمة داخلية إلى أزمة دولية ، ولاسيما بعد أن عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً في ٢٧ آذار ٢٠١٤، وأعلن أن روسيا الاتحادية قد (انتهكت القوانين والأعراف الدولية) واعتمدت الجمعية العامة قراراً يدعو الدول إلى عدم الاعتراف (بالتغييرات) في وضع منطقة القرم ، إذ أكدت الجمعية العامة التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ، ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً ، مؤكدة على (بطلان الاستفتاء) السابق الذي عُقد في ٦ آذار في شبه جزيرة القرم المستقلة . وبتصويت مُسجل بأغلبية ١٠٠ صوت لصالح القرار ، مقابل ١١ صوتاً ضده ، وامتناع ٥٨ عضواً عن التصويت ، اعتمدت الجمعية العامة قراراً بعنوان "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، يدعو الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع شبه جزيرة القرم، أو في مدينة سيفاستوبول الساحلية على البحر الأسود ، والامتناع عن الأعمال أو المعاملات التي قد تُفسر على هذا النحو، ودعا القرار الدول إلى "الكف والامتناع" عن أيّة إجراءات تهدف إلى المساس بالوحدة الوطنية لأوكرانيا وسلامة أراضيها ، بما في ذلك تعديل حدودها عبر التهديد بالقوة أو استخدامها . وحث جميع الأطراف على السعي فوراً إلى حلٍ سلمي للوضع عبر الحوار السياسي المباشر ، وممارسة ضبط النفس ، والامتناع عن الإجراءات أحادية الجانب (والخطابات التحريضية) التي قد تُفاقم التوترات (٣٨) .

عَدَت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ١٠ نيسان ٢٠١٤ ضمّ روسيا الاتحادية شبه جزيرة القرم ((غير قانوني))، وحثتها على سحب قوّاتها منها ،وقال رئيس الجمعية بافلو بيترينكو Pavlo Petrenko : "نظراً لخطر زعزعة الاستقرار ، وتدهور النظام الأمني في المنطقة ، بسبب تزايد العدوان العسكري الروسي ضدّ أوكرانيا ، تُوصي الجمعية الولايات المتحدة وبريطانيا - بصفتها من الموقعين على مذكرة بودابست - والدول الأوروبية ذات الصلة الأخرى على إمكانية إبرام اتفاقيات أمنية حقيقية ، لضمان استقلال أوكرانيا وسيادتها و سلامة أراضيها (٣٩) .

وصرَّح رئيس الوزراء الأوكراني في ٢٣ نيسان قائلاً : "أودُّ أن أُؤكِّد أنَّ صراعنا ليس صراعاً ثنائياً بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية ، بل هو صراعٌ عالميٌّ ، ما فعلته روسيا الاتحادية انتهاك القانون الدولي بضمِّها أراضي دولةٍ مستقلةٍ . في عام ١٩٩٤ عندما وقَّعنا مذكرةً بودابست ، تخلينا عن ترسانتنا النووية و لم نحصل على شيء سوى الدبَّابات الروسية في شبه جزيرة القرم"^(٤٠) . وفي اليوم التالي صرَّح المرشَّح الرئاسي الأوكراني بيتر بوروشينكو Petro Poroshenko ، "يجبُ أن يفهم الناس أنَّ هذه ليست مشكلةً أوكرانيا فحسب ، بل إنها زعزعت استقرار الوضع الأمني العالمي بعد الحرب العالمية الثانية . لدينا مذكرةً بودابست لعام ١٩٩٤ ، التي ضمنت سلامة أراضي بلدنا ، وسيادته عندما تخلينا طواعيةً عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم . لقد حصلنا على ضمان أمنيٍّ ، لكنَّه ببساطة لا يُجدي نفعاً ، فلا الولايات المتحدة الأمريكية ولا بريطانيا قادرتين على الوفاء بالتزامتهما تجاه أمننا"^(٤١) .

وعقد الوفد الأوكراني برئاسة النائبة الأولى لوزير الخارجية الأوكراني ، ناتاليا هاليبارينكو Natalia Halibarenko ، في العاشر من حزيران مشاوراتٍ ثنائيةً في بروكسل مع مُمثلي هيئة العمل الخارجي الأوروبية و المفوضية الأوروبية ، وضمَّ الوفد الأوكراني أيضاً مُمثليين عن الوزارات المعنية ، بما في ذلك وزارة العدل ، ووزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في أوكرانيا ، بهدف بلورة مناهج مشتركة لمعالجة القضايا المتعلقة بضمِّ روسيا الاتحادية ((غير الشرعي)) لشبه جزيرة القرم ، واتَّفق الجانبان على اتِّخاذ خطوات مشتركة تهدف إلى حلِّ مشاكل شبه جزيرة القرم على وفق القانون الدولي ، وعلى مبادئ سلامة الأراضي و حرمة الحدود^(٤٢) .

وهكذا يُمكن القول أنَّ الأزمة أثَّرت في العلاقات الأوكرانية - الروسية من خلال نقاط عدَّة ، أبرزها :

أولاً : عدَّت أوكرانيا وصول قُوات روسيا الاتحادية وسيطرتها على جزيرة القرم ، ((غزوًا)) شجبتة و استنكرته ؛ لأنَّه اضطرَّها إلى سحب قُواتها الرسمية منها ، عقب استيلاء القُوات العسكرية الروسية على المواقع العسكرية في الجزيرة ، بينما عدَّت روسيا الاتحادية أنَّ الحكومة الأوكرانية المُشكلة - بعد إقالة الرئيس يانكوفيتش - ((حكومة فاقدة الشرعية)).

ثانياً : تراجع وضع أوكرانيا الاقتصادي ، وازدادت مُعاناة الأوكرانيين ؛ بسبب الزيادة في الإنفاق على التسلُّح ، لمواجهة حالات ((التمرد والانفصاليين)) المدعومين من روسيا الاتحادية ، وبالفعل ارتفع إنفاق أوكرانيا على عقود التسليح مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية^(٤٣) .

على الرغم من تأزُّم الوضع العسكري و الاقتصادي ، أُجريت انتخابات في أوكرانيا في ٢ آيار ٢٠١٤ ، وأسفر عنها انتصار بيتر المُوالي للغرب ، بنسبة ٥٦ % من الأصوات ، وأعلن في ٢٠ حزيران

، عن وقف إطلاق النار في إقليم الدونباس^(٤٤). وفي ١٩ من شهر أيلول ٢٠١٤، تمّ التوقيع على اتفاقية مينسك ، وهي عبارة عن مبادرة من بوتين تكوّنت من شقين : الأول عسكريّ يتضمن إيقاف العمليات العسكريّة في المناطق المتنازع عليها ، والثاني إنسانيّ ، يضمّن تبادل الأسرى ، وإرسال معدّات لإعادة أعمار البنى التحتيّة ، وتكوّنت من ١٣ بنداً ، أبرزها إرسال مراقبين من منظّمة الأمن والتعاون الأوروبيّة ، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح تبعد أكثر من ٣٠ كيلو متر من مدينة دونباس^(٤٥).

وعلى الرغم من توقيع ذلك الاتفاق ، إلا ان الاشتباكات استمرت بين ((المتمردين)) وقوات الحكومة الأوكرانية؛ ممّا أدّى إلى التوجّه لمفاوضات جديدة ، وأثمرت عن عقد اتفاقية مينسك الثانية ، تضمّنت ١٣ بنداً أيضاً ، ووقّعت في ١٥ شباط ٢٠١٥ ، وأنهت الأزمة ، بوقف إطلاق النار بصورة فوريّة وصارمة^(٤٦).

الخاتمة :

- أظهرت أزمة القرم ٢٠١٤ التداعيات الخطيرة لقرار نزع السلاح النووي عام ١٩٩٤ ، إذ وجدت أوكرانيا نفسها دون أيّة ورقة ضغطٍ استراتيجيّة لردع العدوان الروسيّ ، فقد كشفت الأزمة عن أنّ الضمانات الأمنيّة التي قدّمتها اتفاقية بودابست كانت حبراً على ورق ، ولاسيما مع عدم وجود آلية تنفيذ فعّالة أو التزام دوليّ جادٍ بحماية الحدود الأوكرانيّة ، هذا الواقع ترك أوكرانيا في موقف ضعيف أمام القوّات الروسيّة التي استغلّت غياب أيّ تهديد نوويّ محتمل .

- أثبتت أزمة القرم أنّ الاعتماد على الضمانات الأمنيّة الدوليّة دون امتلاك أدوات ردع ذاتيّة يُشكّل خطأً استراتيجياً فادحاً ، فقد أصبح قرار نزع السلاح النووي عام ١٩٩٤ أنموذجاً تحذيرياً للدول الصغيرة التي تُواجه تهديداتٍ من قوَى كبرى ، إذ بيّنت الأزمة أنّ المواثيق الدوليّة قد تفشل في لحظة الحقيقة ، بينما يبقى امتلاك القوّة الذاتيّة الضمانة الأكثر مصداقية للسيادة الوطنيّة .

الهوامش:

(1)НикуличевЮ.В.

«Прощай,

оружие»:

МожетлиУкраинасоздатьсвойядерныйарсенал?,2020, vol 146, <https://upe-journal.ru/article.php?id=311>.

(2)The New York ,21 Dec, 1991.

^٣بول دانييري ، أوكرانيا وروسيا من طلاق متحضر إلى حرب همجيّة ، ترجمة : يزن الحاج ، ط١ ، قطر ، ٢٠٢٢ . ص ٦٠ .

- (4) Mariana Budjeryn, Was Ukraine's Nuclear Disarmament A Blunder?, World Affairs, Research Article, Volume 179, Issue 2, Summer September, 2016, <https://doi.org/10.1177/0043820016673777>, p.12.
- (٥) منتهى صبري مولى المنصوري ، البرنامج النوويّ الأوكرانيّ في العلاقات الأمريكيّة - الروسيّة ١٩٩١-١٩٩٤ ، مجلّة الباحث ، العدد الثالث ، ١٨ نيسان ٢٠٢٤ ، ص ٢٦١-٢٦٢.
- (٦) ادريس هند ، وغمدي هند ، الأزمة الأوكرانيّة ٢٠١٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليّة الحقوق و العلوم السياسيّة ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، ٢٠١٥ ، ص ٨.
- (٧) صباح جابر كاظم ، الأزمة الأوكرانيّة الروسيّة وأثرها على الأمن القوميّ الأوربيّ ، ٢٠١٤-٢٠٢٣ ، مجلّة ، الجامعة المستنصريّة ، مجلّة السياسة الدوليّة ، العدد ٥٧ ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٢٤.
- (٨) قاسم محمد عبید ، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكيّة ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالميّة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كليّة العلوم السياسيّة ، جامعة الموصل ، ٢٠١٥ ، ص ٨٨ .
- (٩) آمنة محمد علي ، أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسيّة - الأوكرانيّة ، دراسات دوليّة ، العدد الثامن والستون ، الجامعة المستنصريّة ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٩.
- (١٠) ايثار أنور محمد البياتي ، الأساس الجيوستراتيجي للأزمة الأوكرانيّة و تداعياتها الداخليّة ، مجلّة المستنصريّة للدراسات العربيّة و الدوليّة ، العدد ٧١ ، ٢٠٢٠ ، ص ١١٦.
- (11) John J. Mearsheimer , The Causes and Consequences of the Ukraine War , Russia Matters , Harvard Kennedy School : Belfer School , 23 June, 2022 , SEE ON : <https://www.russiamatters.org/analysis/causes-and-consequences-ukraine-war>
- (١٢) أرشد مزاحم مجبل ، الأزمة الأوكرانيّة و سمات التغيير في التوازن الدوليّ ، مجلّة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجيّة ، بغداد ، العدد ١١ ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥.
- (١٣) باسم راشد ، تهديد جيوستراتيجي : حسابات القطب الروسيّ بالأزمة الأوكرانيّة ، مجلّة السياسة الدوليّة ، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة و الاستراتيجيّة ، القاهرة ، العدد ١٩٦ ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٣.
- (١٤) محمد ماجد محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٧.
- (١٥) محمد صادق جميل الحمداني ، الأزمة الأوكرانيّة وأثرها على مستقبلها الجيولتيكيّ ، مجلّة كليّة التربية الأساسيّة ، الجامعة المستنصريّة ، المجلّد ٢٤ ، العدد ١٠١ ، ٢٠١٨ ، ص ١٢٣.
- (16) Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 7," February 27, 2014.
- (١٧) فيلالى مصطفى ، تداعيات الأزمة الأوكرانيّة على العلاقات الروسيّة - الأوربيّة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليّة الحقوق و العلوم السياسيّة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٧.
- (١٨) (صوّت برلمان جمهورية القرم في ٦ آذار ٢٠١٤ ، لصالح الانضمام إلى روسيا الاتّحاديّة ، وبعد عشرة أيّام من الشهر نفسه حدّد موعداً لإجراء استفتاء شعبيّ عامّ حول بقاء شبه جزيرة القرم ضمنّ أوكرانيا أو روسيا الاتّحاديّة ، وتمّ إجراء الاستفتاء ، وصوّت حوالي ٩٥% لصالح انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتّحاديّة . عبد الأمير

سليم عباس ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ، مجلة العراقية للعلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد ٩ كانون الأول ٢٠٢٣ ، ص ٣٤٥.

(١٩) جورج فيشان ، أوكرانيا ، القرم في السياسة الروسية ، ترجمة : محمود الحوثاني ، مركز دراسات الجزيرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤.

(٢٠) خلود محمد خميس ، الدور الروسي في الأزمة الأوكراني والتداعيات الإقليمية ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية والدولية ، العدد الأول ، تموز ، ٢٠١٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ص ٣٤٣.

(٢١) مريم الباسوسي ، أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، مج ٤٩ ، نيسان ٢٠١٤ ، ص ١٢٨.

(22)The Washington Post,1March, 2014.

(23)The Washington Post,3 March, 2014.

(٢٤)المصدر نفسه ، ص ١٢٩.

(٢٥) آمنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩.

(٢٦) نقلاً عن : سليم كاطع علي ، الأزمة الأوكرانية ودلالات الموقف الأمريكي ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية والدولية ، العدد ١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤.

(٢٧) مازن حسان ، بعد أن رفضت روسيا أمراً واقعاً في القرم ، ألمانيا تتراجع وتسعى للتهدة ، جريدة الأهرام ، ٥ آذار ، ٢٠١٤.

(٢٨)ميادة علي حيدر ، أوكرانيا في الإدراك الروسي - الأمريكي - الأوربي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، العدد ٦٠ ، السنة الثانية عشرة ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢٣.

(29)Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 8,"11 March, 2014.

(30) Ibid.

(٣١)بومنجل خالد ، فاروق مجيب ، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية و الأمريكية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، ألمانيا ، ٢٠١٨ ، ص ١٠٦.

(32)The Washington Post,16 March, 2014

(33)Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 13," 20 March, 2014.

(34)Ibid.

(35)The Washington Post,23March, 2014.

(36)The New York Times,24 March, 2014.

(37)Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 14," 25 March, 2014.

(٣٨) وثيقة تابعة للأمم المتحدة . (A/68/L.39)

(39)<https://www.kmu.gov.ua/en/searchresult?key=Crimea+2014>

(40)The Washington Post,24 April, 2014.

(41)The Washington Post,25April, 2014.

(42) <https://www.kmu.gov.ua/en/searchresult?key=Crimea+2014> موقع الحكومة الأوكرانية:

(٤٣) آمنه محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٤٤) بومنجل خالد ، وفاروق مجيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٤٥) فيلالى مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق المنشورة :

- محاضر مجلس النواب الأوكراني :

- 1- Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 7," February 27, 2014.
- 2- Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 8," 11 March, 2014.
- 3- Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 13," 20 March, 2014.
- 4- Verkhovna Rada of Ukraine, "Official Transcript of Session No. 14," 25 March, 2014.

- وثائق الأمم المتحدة

١- وثيقة تابعة للأمم المتحدة (A/68/L.39)

ثانياً : الكتب العربية والمعرّبة :

١- بول دانييري ، أوكرانيا وروسيا من طلاق متحضر إلى حرب همجية ، ترجمة : يزن الحاج ، ط١ ، قطر ، ٢٠٢٢ .

٢- جورج فيشان ، أوكرانيا ، القرم في السياسة الروسية ، ترجمة : محمود الحوثاني ، مركز دراسات الجزيرة ، ٢٠١٤ .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح العربية :

١- ادريس هند، وغمدي هند، الأزمة الأوكرانية ٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، ٢٠١٥ .

٢- فيلالى مصطفى ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية - الأوربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، ٢٠٢٢ .

٣- قاسم محمد عبيد ، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٥ .

رابعاً : المقالات والأبحاث الأجنبية :

- 1- Mariana Budjeryn, Was Ukraine,s Nuclear Disarmament A Blunder?, World Affairs, Research Article, Volume 179, Issue 2, Summer Septembe, 2016, <https://doi.org/10.1177/0043820016673777> .
- 2- John J. Mearsheimer , The Causes and Consequences of the Ukraine War , Russia Matters , Harvard Kennedy School : Belfer School , 23 June, 2022 , SEE ON : <https://www.russiamatters.org/analysis/causes-and-consequences-ukraine-war>

3- НикуличевЮ.В. «Прощай, оружие»: МожетлиУкраинасоздатьсвойядерныйарсенал?,2020, vol 146, <https://upe-journal.ru/article.php?id=311>.

خامسا : المقالات والأبحاث العربية :

- ١- أمنة محمد علي ، أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية - الأوكرانية ، دراسات دولية ، العدد الثامن والستون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧.
- ٢- ايثار أنور محمد البياتي ، الأساس الجيوستراتيجي للأزمة الأوكرانية و تداعياتها الداخلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد ٧١ ، ٢٠٢٠ .
- ٣- أرشد مزاحم مجبل ، الأزمة الأوكرانية و سمات التغيير في التوازن الدولي ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجي ، بغداد، العدد ١١، ٢٠١٤.
- ٤- باسم راشد ، تهديد جيواستراتيجي : حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٩٦، ٢٠١٤.
- ٥- بومنجل خالد ، فاروق مجيب ، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية و الأمريكية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، ألمانيا ، ٢٠١٨ .
- ٦- خلود محمد خميس ، الدور الروسي في الأزمة الأوكراني والتداعيات الإقليمية ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية والدولية ، العدد الأول ، تموز ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
- ٧- سليم كاطع علي ، الأزمة الأوكرانية ودلالات الموقف الأمريكي ، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية والدولية ، العدد ١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤، ص ٣٤.
- ٨- صباح جابر كاظم ، الأزمة الأوكرانية الروسية وأثرها على الأمن القومي الأوربي ، ٢٠١٤-٢٠٢٣، مجلة ، الجامعة المستنصرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد، ٥٧، ٢٠٢٤.
- ٩- محمد صادق جميل الحمداني ، الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبولتيكي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد ٢٤، العدد ١٠١، ٢٠١٨.
- ١٠-منتهى صبري مولى المنصوري ، البرنامج النووي الأوكراني في العلاقات الأمريكية - الروسية ١٩٩١-١٩٩٤، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، ١٨ نيسان ٢٠٢٤.
- ١١-مازن حسان ، بعد أن رفضت روسيا أمراً واقعاً في القرم ، ألمانيا تتراجع وتسعى للتهدئة ، جريدة الأهرام ، ٥ آذار ، ٢٠١٤.
- ١٢-مريم الباسوسي ، أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٦، مج ٤٩ ، نيسان ٢٠١٤، ص ١٢٨.
- ١٣-ميادة علي حيدر ، أوكرانيا في الإدراك الروسي - الأمريكي -الأوربي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٦٠ ، السنة الثانية عشرة ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢٣.
- ١٣-عبد الأمير سليم عباس ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ، مجلة العراقية للعلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد ٩ كانون الأول ٢٠٢٣.

سادسا : الصحف الأجنبية :

- 1- The Washington Post, 1 March, 2014.
- 2- The Washington Post, 3 March, 2014.
- 3- The Washington Post, 16 March, 2014
- 4- The Washington Post, 23 March, 2014.
- 5- The Washington Post, 24 April, 2014.
- 6- The New York Times, 24 March, 2014.
- 7- The Washington Post, 25 April, 2014.

سابعاً: المواقع الإلكترونية :

- 1- <https://www.kmu.gov.ua/en/searchresult?key=Crimea+2014> موقع الحكومة الأوكرانية
- 2- <https://www.kmu.gov.ua/en/searchresult?key=Crimea+2014>